

إشكالية الذاتية كمعوق ابستمولوجي في بحوث العلاقات الدولية : دراسة التكامل المغاربي نموذجاً

بلخيرات حوسين

استاذ مساعد أ

قسم العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

تقديم :

بالرغم من كثرة التعريفات التي قدمت لمفهوم الابستمولوجيا إلا أنها تعجز في تحصيل المعنى الحقيقي له ، وتجاوزا لوسيلة التعريف يمكن مقارنة المعنى الحقيقي لمفهوم الابستمولوجيا من خلال اعتبارها احد مستويات البناء المعرفي ¹ ، وهي تقع بشكل حصري تحت مستوى فلسفة العلم وفوق مستوى علم المنهجية ، فالمستوى الأول أي فلسفة العلم هو أحد فروع الفلسفة الذي يضع العلم كموضوع أساسي له وهو باختصار يجيبنا عن سؤالين أساسيين : ما هي خصائص المعرفية العلمية ؟ وكيف يمكن فهم نشأتها تطورها ؟.

أما المستوى الثالث فهو مستوى علم المنهجية أي المستوى الذي يضبط جملة الأدوات المستخدمة في بحث وتحليل الظواهر والأحداث والسلوكات المختلفة سواء كانت هذه الأدوات عبارة عن مناهج أو اقتربات أو نماذج نظرية أو غيرها ، ولا يمكن لهذه الأدوات إلا أن تنطبق مع طبيعة الظواهر ولذا فهذا المستوى هو الأكثر ارتباطا بخصوصية المعرفة في مجال معين ، ويحوز علم العلاقات الدولية كتخصص معرفي على العديد من الأدوات البحثية والتحليلية والتي تراعي خصوصية الظواهر الدولية حتى وإن كان علم العلاقات الدولية كما يقول منظوره هو الأكثر انفتاحا على المجالات المعرفية الأخرى بحكم شمولية الظواهر التي يعالجها وكذلك شمولية نطاق البحث في حد ذاته .

وبين المستويين السابقين يقع المستوى الابستمولوجي ومحوره الأساسي - من وجهة نظرنا- هو ضبط الخلفيات والرهانات المعرفية التي ننطلق منها لمعالجة المواضيع المختلفة فإذا كان علم المنهجية يعرفنا - على سبيل المثال- بمجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها في ضبط الحسابات العقلانية عند فاعل معين أو في العلاقة بين مجموعة من الفواعل فان المجال الابستمولوجي هو الذي يحدد لنا شروط الاقتناع بالتحليل العقلاني لموضوع معين وذلك مرتبط بالرهانات المعرفية للمقاربة العقلانية للظواهر والسلوكات ، وبصورة عامة فان مجال الابستمولوجيا في حقل العلاقات الدولية يتوقف معنا عند

ثلاث إشكاليات رئيسية تنطبق على كل المواضيع المعالجة وهذه الإشكاليات هي : إشكالية العقلانية واللاعقلانية- إشكالية الموضوعية والذاتية ، وإشكالية التعقد.

لقد لاحظ الباحث بصورة عامة تجاهل التأسيس الابدستمولوجي في بحوث العلاقات الدولية وخاصة تلك الموجودة في الكتابات العربية ، وهو يقدم في هذه الدراسة إسهاما يتعلق بلفت الانتباه إلى قيمة التأسيس الابدستمولوجي وذلك من خلال تناول إحدى الإشكاليات الابدستمولوجية الرئيسية وهي إشكالية الذاتية ، وحتى تنفتح الدراسة على الجوانب العملية فإن الباحث يختبر إسقاطات إشكالية الذاتية عند البحث في إحدى الموضوعات التي تلامس هذه الإشكالية بشكل كبير وهو موضوع التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي .

المحور الأول: إشكالية الذاتية في بحوث العلاقات الدولية : إطار تعريفي

إن كلمات ذاتي وموضوعي هي في حد ذاتها مصطلحات فلسفية مليئة في استعمالها بالتناقضات الموروثة والمناقشات غير الحاسمة ² . وإشكالية الموضوعية والذاتية في بحوث العلاقات الدولية لها بعدين: أما البعد الأول فهو البعد الاسكيولوجي أو القيمي حيث تناقش إشكالية الموضوعية والذاتية في هذا السياق من خلال تفكيك التداخل القيمي بين الأنا والذات والموضوع ، فإذا كان تقييم الباحث للأشياء المشتركة بمنظور الأنا كان الباحث أنانيا وشخصانيا وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع كان الباحث ذاتيا وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الباحث موضوعيا لأن الأنا تنفصل عن الموضوع أما الذات فإنها ترتبط به ، إذن هناك علاقة تداخل قيمي بين الأنا والذات والموضوع ولذلك لم تتكون الأنا بالانفصال عن حب الذات بل تتكون من الانعزال عن الذات والموضوع نتيجة التحيز الشخصي وبناء عليه فإن التحليل العلمي الذي يتأثر بالأنا المنعزلة عن الذات والموضوع هو تحليل أناني لا يقره العلم ³.

وتتشكل العلاقة بين الأنا والذات والموضوع بطرق مختلفة فالباحث يكون ذاتيا حسب تأثره بالموضوع وعليه ترتبط أأنا بالذات وترتبط الذات بالموضوع ولذا فالانصاف بالذاتية ليس عيبا لأن الذاتية ترتبط بالموضوع ولا تنفصل عنه إذ لا وجود للذات الباحثة بل هناك صور مختلفة للعلاقة بين الذات والموضوع حيث يتكون الحوار بين الأنا والذات على موضوع البحث فإذا دحر الأنا الذات واستقل بالموضوع كان الأنا شخصانيا وإذا توحد مع الذات حول موضوع البحث كان الأنا ذاتيا ولذلك تستوعب الذات الأنا والأخر بالموضوع وتحتوي عليهما أما الأنا فإنه يستوعب الذات بالموضوع ولا يحتوي على الآخر ⁴.

أما البعد الثاني فهو البعد الثقافي والموضوعية وفقا لهذه الدلالة تشير إلى الاتفاق على معايير وتدابير تذيب في المناخ الفكري السائد عند بحث موضوعات الدراسة بحيث تؤسس التعريفات وسائر الخطوات والأدوات المنهجية على طائفة من الإجراءات والمفاهيم التي اتفق المجتمع العلمي في هذا الوقت أوداك على الالتزام بها لكي يوفر شروط التحقق والإثبات ⁵ ، وبذلك تتفق هذه الدلالة للموضوعية مع مفهوم النموذج المعرفي الذي طرحه توماس كون والذي أعطى له ثلاثة معانٍ رئيسية هي: معنى

ميثا فيزيقي ، ومعنى اجتماعي ، ومعنى صناعي وفي معناه المتيافيزيقي: يمكن القول بأن الباراديم هوتلك المعتقدات والقناعات والمفاهيم المسبقة التي توجه الباحثين إلى أين ينظرون ، وتحدد طريقة نظرهم إلى موضوعات بحثهم ، والكيفية التي يرونها فيها ، وهي بهذا المعنى تشكل البنية الإدراكية وأساس ومنطلق جميع الأبحاث. وفي معناه الاجتماعي : الباراديم هو مجموعة مختلفة من العادات والقيم والالتزامات العلمية : عادات فكرية مفهومية أو منهجية أو اصطلاحية أو أدواتية أو التزام جماعي آخر ، لجماعة العلماء. ويشير المعنى الصناعي للباراديم : إلى الكتب المنهجية أو الأعمال التقليدية والأدوات أو الأجهزة أو المعايير ، التي يستخدمها العلماء في عصر ومكان محددين.⁶

وما يعزز الطابع الثقافي للموضوعية بهذا المعنى هو ارتباطها – كما يرى الدكتور عبد الوهاب المسيري- بفهم مادي للعقل البشري والتي تضفي طابعا فوتوغرافيا على مفهوم الموضوعية وذلك يشمل السلبيات التالية:⁷

أ- المعرفة عملية تراكمية: بمعنى أن الموضوعية بهذا المعنى تفترض أن المعرفة هي التقاط لأكبر قدر من تفاصيل الواقع المادي كما هو تقريبا وبصورة فوتوغرافية وإدراجها في البحث أو الدراسة دون الربط بين المعلومات ودون محاولة تجريد أنماط منه وقد عرف الموضوعي بأنه ما تتساوى علاقته بمختلف الأفراد والمشاهدين والموضوعية بهذا المعنى تستند إلى أن ثمة علاقات قائمة بين أجزاء الأشياء المدركة وان الناس جميعا بوسعهم أن يدركوا هذه العلاقات بنفس الطريقة لو تهيا لهم الموقف الصحيح لإدراكها وفي الحالة الموضوعية نجد أن النموذج الإدراكي يساوي بين العقول كلها ومثل هذا التفريق يلغي فعالية العقل وإبداعه ويلغي الذاكرة التاريخية وأعباء المدرك الأخلاقية والتي تؤثر في عملية الإدراك فالعقل حسب هذا النموذج شئ سلبي بسيط مثل الكاميرا يحاول أن يحيط بالواقع كله وان ينقل تفاصيل الواقع كلها وبهذا يفرضها ومرجعيتها النهائية هي الواقع المادي كما هو ، وبذلك تكون المعرفة هي محاولة نقل الواقع نقلا فوتوغرافيا وكلما كانت الصورة أدق كانت أكثر موضوعية .

ب- المعلومة غاية في حد ذاتها : وبذلك تكون المعلومة مهمة في حد ذاتها لا بسبب علاقتها بالموضوع الكلي أو بنمط متكرر ولذا يصبح التأليف هو أن يحشد المؤلف أكبر قدر من المعلومات بغض النظر عن عدم ترابطها وعدم وجود بؤرة مركزية لها والافتراض الكامن انه كلما زادت المعلومات زادت درجة الاقتراب من الواقع كما هو إلى أن يحشد الباحث كل المعلومات ويعطينا صورة طبق الأصل من الواقع وهو تصور يتضمن صورة للعقل بحسبانه كيانا سلبيا.

ج- تكريس الامبريقية السطحية : وهذا المفهوم للموضوعية يكرس نوع من الامبريقية السطحية التي لا تفرق بين مادة البحث – التجميعية والأرشيفية- وعملية البحث – التحليلية التركيبية- فهذه الامبريقية غير مبدعة وغير توليدية فهي محصورة في فضاء التفاصيل الضيق لا تشغل نفسها بما وراء التفاصيل .

د- تكريس البراغماتية السطحية : والموضوعية بهذا المعنى أيضا لا تترجم نفسها إلى امبريقية سطحية وإنما إلى براغماتية سطحية فالبراغماتية تتجاهل الكليات والغايات والثوابت وتركز على الانجاز .

وقد طرحت إشكالية الموضوعية والذاتية في حقل العلاقة الدولية في سياقين ، أما الأول فهو نظرية العلاقات الدولية حيث تبلور هذه الإشكالية كإحدى محددات المقارنة بين الاتجاهين الوضعي وما بعد الوضعي ، ويشرح روبرت جاكسون ذلك من حيث أن الوضعيون يتبنون ما يمكن اعتباره توجهها داخليا / خارجيا بالنسبة إلى التنظير فالظواهر التي يبحثونها هي هناك في الخارج بما يشي أن المنظر هو هنا في الداخل ويكون المنظر مشغولا بالنظر إلى الناس موضوع البحث بوصفهم كيانات خارجية أو أشياء من نوعية معينة بحاجة إلى شرح وتفسير حيث يتم النظر إلى العلاقات الدولية بوصفها منظومة أو بنية سلوك تتطلب شروحا وتفسيرات مستنبطة من نماذج أو أطر مفهومية... وما لبث العجز الفكري لوضعية العلوم الاجتماعية عن النفاذ إلى عمق العلاقات الدولية كأحد مجالات العلاقات الإنسانية وعن التنظير لمثل تلك العلاقات أن تمخض في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين عن نوع من رد الفعل الذي جاء متمثلا بما بات يعرف باسم ما بعد الوضعية.... فالمنظرون لا يستطيعون أن يناوؤا بأنفسهم عن العالم الإنساني لدراسته دراسة موضوعية ولا يمكنهم إلا أن يكونوا داخله لأنهم جزء منه فالنظرية تكون دائما لشخص معين ولغرض محدد.⁸

وبذلك تقع مسألة الموضوعية صلب التساؤل عن المنهجية المناسبة للتنظير ، أي أفضل طريقة للاقترب من الأسئلة الرئيسية مع تذكر أن الدراسات الأكاديمية ذات الدوافع السياسية تثير جدلا عميقا وتعد موضع نقمة العديد من الدارسين والقضية المركزية هنا هي مكانة الادعاءات القيمية.⁹

أما السياق الثاني الذي نوقشت فيه إشكالية الموضوعية والذاتية ، فهو سياق إبستمولوجيا البحث في العلاقات الدولية وفي هذا السياق تتشكل هذه الإشكالية باعتبارها إشكالية فرعية ضمن إشكالية أعم تتعلق بالمفاضلة بين الاتجاهين الكمي والكيفي للبحوث ، فهذين الاتجاهين يختلفان بصورة عامة حول أربع أشياء : مسألة الموضوعية والذاتية ، القيمة العلمية لأدوات القياس الكمي ، والهدف النهائي للبحوث ، ثم العلاقة بين القيم والسلوكيات والأحداث.¹⁰

ويؤمن الاتجاه الكمي بأن الحقيقية الاجتماعية توجد بصورة مستقلة عن أي موقف وهي تنتظر أن تستطلع وتكتشف ، وبالتالي فإن الذاتية تجعلنا نتبنى موقف مسبق اتجاه الموضوع يؤثر على إدراكنا لهذه الحقيقة الاجتماعية بمعنى أن مفهوم الموضوعية هو مفهوم ثابت وهو يقوم أساسا على الفصل بين الذات العارفة وموضوع المعرفة وبالتالي فإن مجال البحث العلمي هو مجال للملاحظة وليس مجال للممارسة إذ لا يجوز للباحث أن يعتبر نفسه جزءا من الموضوع ، وعلى العكس من ذلك فإن الرافضون لفكرة الموضوعية لا يؤمنون بالحياد إذ لا يمكن للباحث إلا أن يعتبر نفسه جزءا من الموضوع لسببين الأول أن الموضوع يؤثر على الواقع الاجتماعي للباحث ، والسبب الثاني أن كل باحث له أفق تاريخي يملئ عليه قراءة المعارف المختلفة فالإقرار بالحياد هو إهمال للأفق التاريخي للباحث.¹¹

إذن الإشكالية الرئيسية التي تثيرها مسألة الموضوعية هي إشكالية التحيز ، والتحيز يعني الاعتراف بوجود نماذج إدراكية عند كل باحث تكون مسؤولة عن تحديد وضبط رؤيته للواقع إذ لا يمكن إدراك الواقع بصورته المجردة ولكن هذا الإدراك يتأثر

بخصائص النموذج الإدراكي والذي يختلف من باحث إلى آخر ، وذلك يشمل القيم التي يؤمن بها البحث كما يشمل تفاصيل عملية التحليل والتركيب التي يقوم بها .

والتحيز هو شيء حتمي وذلك مرتبط بثلاث جوانب أساسية ، أما الأول فوبنية عقل الإنسان ذاتها الذي لا يسجل تفاصيل الواقع كآلة الصماء بأمانة بالغة ودون اختيار أو إبداع فهو ليس سلبيا وإنما فعال ولذا فهو يدرك الواقع من خلال نموذج والعملية الإدراكية هذه ليست عشوائية وإنما تتبع أنماط يمكن اكتشاف بعض جوانبها ... والجانب الثاني مرتبط باللغة الإنسانية في حد ذاتها فلا توجد لغة إنسانية واحدة تحتوي على كل المفردات الممكنة للتعبير عن الواقع بكل مكوناته أي انه لا بد من الاختيار كما أن كل لغة مرتبطة إلى حد كبير ببيئتها الحضارية وأكثر كفاءة في التعبير عنها .. والجانب الثالث مرتبط بالطبيعة الإنسانية في حد ذاتها فكل ما هو انساني يحوي قدر من التفرد والذاتية ومن ثم التحيز .¹²

كما أن التحيز لا يأخذ شكلا واحدا وإنما يمكن التفريق بين أنواع مختلفة له وهذا يشمل أنواع التحيزات التالية:¹³

أ- التحيز الكلي والتحيز الجزئي : والأول هو أن يتحيز الباحث لكل جوانب النموذج المعرفي الذي يتبناه بكل تشابكاته وتضمناته أما التحيز الجزئي فهو التحيز لعنصر واحد من عناصر النموذج دون تبني للرؤية الكلية لهذا النموذج .

ب- التحيز داخل التحيز : وهو أن يركز الباحث اهتمامه بجانب أو أكثر من جوانب الرؤية مهملا الجوانب الأخرى وعلى العكس فهناك من يتحيز لنسق معرفي كامل وللرؤية الكلية لهذا النموذج.

ج- التحيز الواعي وغير الواعي: والتحيز الواعي هو اختيار عقيدة أو أيديولوجية ينظر للعالم من خلالها ثم الدعاية لها والتعبئة في إطارها والإفصاح عنها بينما التحيز غير الواعي فهو استبطان منظومة معرفية ينظر للعالم من خلالها من دون وعي بذلك ولا قصد .

كما أن التحيز لا يرتبط بعنصر معين من عناصر العملية البحثية ولكن يمكن أن يشمل كل مكونات العملية البحثية ويشرح سيف الدين عبد الفتاح ذلك من حيث انه من الواجب التنبيه إلى أن عناصر التحليل السياسي المختلفة سواء تعلقت بمفاهيمه الأساسية والفرعية أو بأدواته البحثية والمنهجية أو بمادة معلوماته أو العمليات المنهجية الأساسية المتتابعة هي موضع لتحيزات متعددة... فالوصف ليس كما يدعي عملية مستقلة وان ممارسته البحثية لا تتعلق برأي أو تقويم والأمر على غير ذلك من حيث الانتقائية من دون معايير منهجية واضحة صارمة من جانب الباحث لمناطق الرصد ومجالات الوصف وكذا مفرداتها ناهيك عن تلوين ذلك باللغة والألفاظ وغير ذلك من الأمور... وأما التحليل فانه يشير بمستوى أو آخر إلى درجة ما من التحيزات تتعلق بالأطر التحليلية المستخدمة واختيارها والفروض البحثية وبنائها وكذلك نسق التحليل ومستوياته بل إن تحديد المشكلة البحثية واختيار الموضوع وعنوانه لهما مدخل في عملية التحليل وقد يساهمان في صناعة تحيزات خاصة بها في هذا المقام وأيضا التفسير ومن خلال استخدامه للنماذج والمقولات والمفاهيم والمناهج والأدوات فكل ما يساعد على القيام به

فانه عملية غير مقطوعة الصلة بقابليتها للتحيز وذلك من خلال الاختيار التحكيمي في اطر التفسير ونظم التفسير أو في المقولات المفسرة.¹⁴

المحور الثاني : إشكالية الذاتية ودراسة التكامل الإقليمي المغربي

تفيد التفاصيل السابقة أن إشكالية الذاتية لها أهمية كبرى في التأسيس الاستمولوجي لبحوث العلاقات الدولية وحتى تتضح الجوانب العملية لتأثيرات تلك الإشكالية فإن الباحث في هذه الدراسة يختبر تأثيراتها عند دراسة موضوع التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي ، حيث أن لإشكالية الموضوعية والذاتية تجد لها تمظهرات متعددة في دراسة التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي وهي ترتبط في أغلبها بإشكالية التحيز إذ أن دراسة هذا الموضوع تصطدم بمجموعة من المواقف الإشكالية التي لها علاقة بالإطار العام لمحدد للموضوعية والذاتية وهي تشمل الجوانب المفاهيمية والنظرية وحتى التحليلية ومن ذلك :

1- إشكالية التحيز في مفهوم التكامل : يقتضي التفكير استخداما للغة ، فاللغة نظام تواصل يتألف من رموز ومجموعة من القواعد تسمح بتأليف هذه الرموز مع بعضها البعض بطرق عديدة ومتنوعة والمفهوم هو أحد أهم رموز اللغة وهو يتعلق بشكل خاص بعملية البحث والمفهوم تجريد أو رمز لتمثيل شيء أو إحدى خصائصه أو ظاهرة سلوكية معينة يبدأ الباحثون عملية البحث بتشكيل المفاهيم لوصف العالم التجريبي بشكل مختزل¹⁵. فالمفهوم عبارة عن صياغة تجريدية تلخص عدد من الملاحظات يمكن قياسها باختبارات خاصة بها والمفاهيم هي بناءات وتجريدات منطقية نتيجة لانطباعات حسية وإدراكية وللخبرات الواقعية تستخدم في توصيل ونقل المعلومات والادراكات وهي ليست موجودة في الواقع أي انها ليست هي الظواهر ذاتها وإنما بناءات منطقية أو تجريدات للموضوعات ورموزها وهي عبارة عن مكونات ومركبات عقلية لوجهة نظر معينة تركز على جوانب معينة للظواهر¹⁶.

ويقترح بعض الباحثين الاستعانة ببعض المصطلحات الضرورية لتحديد معاني المفاهيم ومنها الدلالة وهي تشير إلى الخصائص المعرفة للمفهوم ، والإشارة وهي تشير إلى الأشياء التي تنطبق عليها الكلمة ، ثم الإيحاء وهو يشير إلى الارتباطات العقلية التي توحى بها الكلمة لمستخدمها¹⁷ ، ويقترح الباحث في هذه الدراسة نموذج منهجي جديد لتوظيف المفاهيم في بحوث العلاقات الدولية وهذا النموذج يشتمل على المكونات التالية عند تطبيقه على مفهوم التكامل:

ويعتقد الباحث ان مفهوم التكامل غير منقطع الصلة بإشكالية التحيز من خلال تحيزه لطبيعة نشأة الدولة القومية الأوروبية ، فإذا كانت عملية تحولا الولاء من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي هي المعبر الحقيقي عن مفهوم التكامل فان ذلك مرتبط بخصائص اللحظة التاريخية لنشأة الدولة القومية في أوروبا والتي نشأت على أساس الانقسام ويؤرخ روبرت جاكسون لهذه اللحظة التاريخية بدقة من حيث ان معادة وستفاليا 1984 أدت إلى تحولات ثورية في السياسة الأوروبية من

خلال اعتماد معايير سلوك دولية جديدة وتحديدًا ثلاث مبادئ يتمثل الأول في شعار الملك إمبراطور في مملكته وهو شعار يعلن أن الدول السيادية ليست خاضعة لأية سلطة سياسية أعلى فكل ملك مستقل وند لأي ملك آخر ، أما المبدأ الثاني فقد جسده شعار الناس على دين ملوكهم وهو يؤكد عدم تمتع الغرباء بأي حق في التدخل في أي كيان أجنبي أو خارجي على أساس الدين الذي لم يعد ذريعة مقبولة لتسوية الحرب والتدخل المسلح وقد قامت معاهدة وستفاليا بإزاحة الدين وإبعاده عن دائرة السياسة الدولية وأصرت ضمنا على رفض اعتبار جميع الايدلوجيات والمنظومات العقائدية الطائفية والذهبية أساسا لتبرير التدخل في سيادة الحكومات الأجنبية.. أما المبدأ الثالث فهو مبدأ توازن القوى حيث لا يسمح لأي دولة من فرض الهيمنة التي من شأنها إعادة إنتاج النظام القروسطي¹⁸.

إذن التمايز الأيدلوجي الذي كان سائدا في أوروبا إما على أساس ديني أو على أساس ثقافي هو الذي شكل المسوغات الأساسية لنشأة الدولة القومية في أوروبا ، وبذلك فإن مفهوم تحول الولاء من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي والذي يعبر عن جوهر مفهوم التكامل يجد له معنى واقعيًا على اعتبار محاولة التوفيق بين مجموعة من التمايزات القومية في مجموعة من الدول ، فالوضع الأصلي في أوروبا لم يكن موحدًا وإنما تم فرض نوع من الوحدة القسرية من طرف الكنيسة على أساس ديني والتي تم التمرد عليها بمجرد بداية التفكير في التمرد على الكنيسة كمؤسسة دينية حيث أعيد إحياء الخصوصيات القومية في أوروبا والتي تم تنظيمها من خلال ابتكار الدولة القومية كمؤسسة سياسية ، وبعد اكتشاف أن هذه المؤسسة الناشئة لم تستطع القضاء على الصراعات في القارة الأوروبية بل أعطت لها طابعًا مختلفًا تم التفكير في البحث عن إطار جماعي ينهي فكرة الصراع وهو ما تم تجسيده فيما بعد في التجربة التكاملية الأوروبية والتي استندت إلى تحول الولاء من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي .

لكن الوضع مختلف تمامًا بالنسبة للدول المغاربية فالعلاقات في هذه المنطقة خضعت لمنطق الوحدة عبر المراحل التاريخية المختلفة فقبل دولة الموحدين ورغم عدم توفر كيان دولة مركزي يجمع أجزاء المغرب العربي إلا أن مظاهر الوحدة ارتكزت على الحفاظ على الشخصية الثقافية المغاربية ورفض الاندماج في الحضارات الوافدة... وأول محاولة جدية لتوحيد المغرب العربي في كيان مركزي فكانت مع دولة المرابطين التي انطلقت من المغرب ورغم تعثر هذه التجربة إلا أن فكرة توحيد المغرب العربي استمرت من الناحية العملية وهو ما تجسد بشكل مثالي في تجربة الدولة الموحدية فقد شكلت تجربة الموحدين علامة بارزة في تاريخ المغرب العربي إذ بالفعل أصبح المغرب العربي كله خاضعًا لسلطة سياسية واحدة ... وقد بدأت سمات الانقسام بين أجزاء المغرب العربي تظهر بداية من القرن الثالث عشر وظهور أربع دويلات تتقاسم إرث الدولة الموحدية ومع ذلك فإن هذا الانقسام لم يظهر بشكل واضح إلا مع نهاية القرن السادس عشر لأن كلا من دولة الحفصيين وبنو مرين حاولا إعادة توحيد المغرب العربي على نمط الدولة الموحدية ... ثم جاءت تجربة الدولة العثمانية والتي تمكنت من توحيد المغرب العربي تحت سلطة الحكم العثماني بالرغم من استقلال المغرب عن هذا الحكم مع الاختلاف في تقدير مواقفه التاريخية ضده¹⁹.

إذن قبل التجربة الاستعمارية يبدو الأصل في المنطقة المغربية هو أصل الوحدة وليس التمايز ولذلك فإن المفهوم الأولي بتقييم التجربة الوحدوية في هذه المنطقة هو مفهوم الوحدة وليس مفهوم التكامل لأن هذا المفهوم الأخير يقوم على أساس تحول الولاء من المستوى القومي إلى ما فوق القومي ولا يمكن لهذه العملية أن تتم إلا في سياق وجود تمايز قومي حقيقي بين مجموعة من الكيانات وهذا ما لم يتوفر في التجربة التاريخية المغربية فالمشكلة في المغرب العربي هي كيفية إعادة توحيد ما كان موحدًا أصلاً وإرجاعه إلى حالته الطبيعية وليس محاولة التوفيق الجماعي بين مجموعة من الكيانات تتميز عن بعضها وفقاً لخصوصيات متعددة كما في التجربة الأوروبية، فإذاً فالقضية المركزية عند تحليل التكامل المغربي هو اكتشاف أن مفهوم التكامل هو مفهوم متحيز للتجربة التاريخية الأوروبية وأن المفهوم الأكثر مطابقة للتجربة التاريخية المغربية هو مفهوم الوحدة ، إذ أن نشأة الدولة القومية في المغرب العربي كما هي عليه لأن مرتبط بتقسيم ما كان موحدًا أصلاً وليس على أساس الإدراك الذاتي للخصوصيات القومية كما في التجربة الأوروبية .

وهذا بقدر ما يلفت الانتباه إلى مشكلة منهجية عند التعامل مع مفهوم التكامل فإنه أيضا يطرح مسألة أهمية المشروع الوحدوي في الفضاء المغربي ، فالاستناد إلى مفهوم الوحدة لمقاربة هذا المشروع بدل مفهوم التكامل لا يعني سوى إعادة إحياء وضع تاريخي أصلي وصل في مرحلة من المراحل إلى أقصى درجات الاندماج حيث خضعت منطقة المغرب العربي بأكملها لسلطة مركزية واحدة ، ولا يرتبط ذلك بالاعتبارات المعيارية فقط ولكن بالجوانب الإجرائية أيضا حيث يظهر من التجارب التاريخية للوحدة المغربية أنها ارتبطت دائما بوجود سلطة مركزية سواء محلية كما في تجربة الدولة الموحدية ، أو خارجية كما في تجربة الدولة العثمانية وفي كل الأحوال يبدو الإطار الفيدرالي أقرب الأشكال الوحدوية إلى الواقع المغربي.

2- التحيز في الاعتماد على النظريات الغربية في دراسة التكامل المغربي : إشكالية التحيز في توظيف نظريات العلاقات الدولية الغربية مرتبطة بالاعتناء المبدئي أن بناء النظريات يجب أن يكون مرتبط بخصوصية التجارب فالتأسيس النظري لبناء الفضاء الاندماجي يرتبط بالمفاهيم أولا والمفاهيم لم تنسج في الثقافة العربية بل في نموذج بيئة مختلفة ولذلك الإشكال الأول هو كيفية صياغة نظرية انطلاقا من تجارب وبيئة مخالفة²⁰. وهناك خلفيتان يمكن الانطلاق منهما لمناقشة إشكالية التحيز في الاعتماد على نظريات العلاقات الدولية الغربية في دراسة التكامل المغربي ، أما الخلفية الأولى فهي خلفية الانتماء الإسلامي والخلفية الثانية هي خلفية الانتماء إلى دول العالم الثالث .

وبالنسبة إلى الخلفية الأولى فإنها تثير مدى إمكانية وجود نظرية إسلامية للعلاقات الدولية بصورة عامة ، وبسياق متصل مدى وجود نظرية إسلامية حول الظاهرة التكاملية ، وقد كانت هناك مجموعة من المحاولات لتطوير نظرية إسلامية في العلاقة الدولية إذ أنه يمكن صياغة رؤية للعلاقات الدولية في المنظور الإسلامي في مجموعة من المستويات أولها رؤية الأصول وثانها رؤية التاريخ وحوادثه وثالثها رؤية الفكر وتطوره على تفاعل فيها بينها²¹ ، وبدون الخوض في التفاصيل المتعددة لهذا الموضوع لأنه لا يشكل إحدى غايات البحث ، فإنه يتم الاكتفاء بتحديد الأطر العامة للنظرية الإسلامية للعلاقات الدولية ويمكن

الاستفادة في هذا السياق من إسهامات الأستاذة نادية محمود مصطفى والتي تصدرت لسنوات لبناء مشروع نظرية إسلامية للعلاقات الدولية ومحاولة إدراجها ضمن المنظورات الكبرى للعلاقات الدولية .

وتنطلق هذه الإسهامات من مفهوم المنظور في حد ذاته حيث تعاقبت على علم العلاقات الدولية مجموعة من المنظورات الكبرى ويشهد العلم بروز عدة جدالات بين هذه المنظورات وذلك حول الافتراضات والمقولات الأساسية لكل منظور وقد اتصلت هذه الجدالات بعدة محاور مضمونية وهي: أصل العلاقات الدولية ومحركات تفاعلاتها ، والفاعلون وقضايا التفاعلات ، ونمط التفاعلات ونمط العلاقة بين الداخل والخارج وتختلف الرؤية حول هذه المحاور ومن ثم يتبلور الاختلاف حول شكل العلاقات الدولية وطبيعتها بين المنظورات المتنوعة ²² وفي هذا الإطار تظهر ملامح التصور الإسلامي للعلاقات الدولية من خلال: ²³

أ- فيما يتعلق بأصل العلاقات الدولية ومحرك تفاعلاتها فهناك الصراع من أجل القوة تحقيقاً للمصلحة القومية كما في النظرية الواقعية وهناك صراع من أجل الرخاء من خلال سياسات الاعتماد المتبادل كما عند الليبراليين وهناك الصراع الطبقي في النظام الرأسمالي العالمي كما عند الماركسيين في حين أن الدعوة هي أصل العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين انطلاقاً من طبيعة الإسلام باعتبارها رسالة للعالمين ومن هنا تبرز مفهوم القوة المقارن بين هذه المنظورات في علاقته بكل من مفاهيم الصراع ومفهوم الدعوة.

ب- فيما يتعلق بأنماط التفاعل فهناك الأنماط الصراعية أساساً في الرؤية الواقعية ، في حين نجد أن المنظور الليبرالي يبدى الاهتمام باليات إدارة التنافس الدولي السلمي ، أما الصراع الطبقي العالمي كمحرك للعلاقات الدولية في الماركسية فتتعدد ألياته ، أما في المنظور الإسلامي فهناك أنماط تفاعلية سلمية وأنماط تفاعلية صراعية وهناك شروط وضوابط لكل منهما لأن الحرب والسلام في المنظور الإسلامي حالتان من حالات العلاقات لا تنفي إحداهما الأخرى.

ج- وأما فيما يتصل بمستوى أو وحدة التحليل فإن الواقعية تؤكد على الدولة القومية في حين يفسح الليبراليون المجال للاهتمام بفواعل أخرى من غير الدول وتطرح الماركسية الطبقة والنظام العالمي كفاعلين كما تهتم البنائية بالجامعة العالمية كفاعل وفي المنظور الإسلامي يأتي مفهوم الأمة باعتباره وحدة التحليل الأساسية.

د- فيما يتعلق بالقضايا التي تحتل الأولوية انطلاقاً من مفهوم كل منظور عن طبيعة القوة ومصادرها فتأتي القضايا العسكرية والسياسية والأمنية لدى الواقعية كما تحوز الأولوية لدى الليبراليين القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية ونفس الأمر ينطبق على المنظور الماركسي أما القضايا الثقافية والحضارية فهي مركز الاهتمام في المنظور الإسلامي.

هـ- وأخيراً عن العلاقة بين الداخلي والخارجي فإن المدرسة الواقعية تتجه للتقليل من أهمية تأثير الداخلي على الخارجي وذلك على العكس من الليبراليين أما في المنظور الإسلامي فإن العلاقة بين الداخل والخارج علاقة تأثير وتأثر مستمرة .

واجتزاء لهذا الإطار العام للنظرية الإسلامية للعلاقات الدولية تقدم نادية محمود مصطفى تصورا إسلاميا للظاهرة التكاملية يستند إلى مرتكزين :²⁴

*- أن العامل الثقافي هو واحد أهم العوامل المحفزة للتكامل ، فالتكامل يحتاج إلى اهتمام كبير بالمدخل الثقافي ، فالتكامل هو ثقافة قبل أن يكون سلوكا ولذا فإن التصور الإسلامي للظاهرة التكاملية يعمل على بناء ثقافة الاندماج باعتبارها هي الأساس التي تصدر عنه كل السلوكات التكاملية الايجابية.

*- التفاعل بين العنصر الثقافي والمصالح المادية : فالتركيز على التصور المادي للظاهرة التكاملية يجعل التكامل مقيد بكل سلبيات مفاهيم السيادة والتنازع بين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية ، وهذا ما يعطي الأولوية للأفراد في قيادة التكامل لأنها تستطيع التعبير عن ثقافة الاندماج بكل عفوية بدل التركيز على النخب التي عادة ما تميل إلى التفكير المادي العقلاني .

أما خلفية الانتماء إلى دول العالم الثالث فتتساءل عن مدى ملائمة نظريات العلاقات الدولية ذات المنشأ الغربي في دراسة السلوك الخارجي لدول العالم الثالث بما فيها سلوكها التكاملي وفي هذا الصدد قدم الباحث احمد محمد أبو زيد إسهامات قيمة تتعلق بنقد المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية ومدى قدرتها على تفسير السلوك الخارجي لدول العالم الثالث وذلك من حيث :²⁵

*- إن النقد الجوهرى الذي يوجه للمدرسة الواقعية هو إهمالها لدراسة الدول الصغيرة حيث بات معروفا أن المدرسة الواقعية هي مدرسة القوى العظمى حيث تقدم أدبيات المدرسة الواقعية تراثا كبيرا في شرح سلوك وتفسير علاقات الدول العظمى إلا أنها لا تقدم إلا القليل فيما يتعلق بدراسة الدول الصغيرة بل إن بعض كبار المدرسة الواقعية مثل البروفيسور فان افرا يجادل بان دراسة سلوك الدول الصغيرة ودول العالم الثالث عامة لا تهم لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي .

*- أما المدرسة الليبرالية فإنها تستند على حيوية وأهمية تأثير طبيعة النظم السياسية للدول وضرورة تماثلها لتحقيق التعاون والسلام بحيث تقوم النظرية الليبرالية على دعائم ثلاث هي : الليبرالية الاقتصادية – الديمقراطية السياسية - دور المؤسسات الدولية وان تحقيق السلام مرهون بتوافر هذه السمات الثلاث وما يحسب على النظرية الليبرالية أن مثل هذه الدعاوى تمثل انحيازا ايدولوجيا للأفكار الغربية فوجود هذه السمات هو افتراض مسبق بضرورة سيادتها دوليا وهو ما يجعلها نوعا من فرض الأفكار الغربية على باقي دول العالم دون مراعاة لخصوصيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية وهو ما يعاكس الواقع بدليل وجود تجارب تكاملية لا تلتزم بهذه الشروط مثل مجموعة الآسيان ومنتدى شنغهاي ومجلس التعاون الخليجي .. يضاف إلى ذلك أن الليبرالية تعتبر أن الرفاه هو الهدف الأساسي للدول في حين أن إمكانيات الدول الصغيرة لا تسمح لها بتمييز هذا الهدف كهدف مركزي في سلوكها الخارجي.

*- في تفسيرها للتفاعلات الدولية والإقليمية تكاد تكون المدرسة البنائية من اقرب المدارس الغربية في الاقتراب من معالجة

طبيعة البناء والعلاقات السائدة بين الدول الصغيرة في العالم الثالث فما زالت القيم والأفكار والمعايير الأخلاقية تحتل أولوية لدى صنّاع القرار في هذه الدول إلا أن هناك انتقاد جوهري يوجه لهذه المدرسة وهو عجزها عن تفسير وجود صراعات بين هذه الدول والجماعات التي تشترك سويًا في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة فيما بينها.

وقد طور ذات الباحث إطار نظريًا سماه نظرية توازن القيم يحول أن يقارب به السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:²⁶

*- ما الذي يحرك الدول في العالم الثالث؟: إن تاريخ الدولة القومية في العالم الثالث لا تتجاوز في أقدم حالاته الستين عامًا وعليه فإن هذه الدول ما زالت في طور التكوين حيث لازالت هذه الدول تبحث عن مكان لها في النظام الدولي - الغربي- الذي وصل تاريخ الدول القومية فيه ما يزيد عن ثلاثة وخمسون عامًا - أي منذ اتفاقية وستفاليا 1648 - فضعف أوضاع وقدرات الدولة القومية في العالم الثالث يجعلها بقدر ما تسعى إلى توفير الأمن وضمان بقائها فإنها تعطي في ذات الوقت الأولوية لهدف مثل الاستقلال والبعد عن شبح التبعية لإحدى القوى الكبرى في النظام حيث أن عدم اكتمال البنية السياسية والاجتماعية الداخلية يجعل هذه الدول غير قادرة على انتهاز سياسات تتلاءم مع طبيعة العلاقات الدائرة بين باقي الوحدات الموجودة في النظام الدولي .

*- ما الذي تريده دول العالم الثالث؟: إن طبيعة توجهات وأيدلوجية النظم الحاكمة في الدول القومية في العالم الثالث لها دور رئيسي في بلورة وتحديد ما تريده هذه الدول فمن الممكن تغيير أهداف الدول الاسمي نتيجة تغيير هذه النظم والتي يلاحظ عدم وجود آليات ديمقراطية معينة لتوضيح كيفية تغييرها أو استبدالها فإذا كانت الدول القومية الغربية تحدد سياستها بناءً على أهدافها القومية فإن دول العالم الثالث تتحدد أهدافها بناءً على سياستها والتي تختلف حسب توجه وأيدلوجية وميول النظم الحاكمة .

*- ما الذي يؤثر في سلوك دول العالم الثالث؟: المؤثرات التي تحدد سلوك الدول القومية الغربية يمكن إجمالها في التهديدات السياسية والعسكرية الخارجية - إقليميًا ودوليًا- والتهديدات الاقتصادية الدولية نتيجة للمنافسة الدولية والسياسات التوسعية وأوضاع توازن القوى ارتباطًا بتوزيع القدرات أما في العالم الثالث فإن هذه التهديدات وإن كانت مازالت مهمة إلا أنها تتراجع أمام بعض المؤثرات الداخلية لعل أهمها الخوف من تفكك الدولة وكذلك الخوف من تحرش القوى الكبرى والذي تترتب عليه استبعاد السلوكيات الهجومية وتفضيل السلوكيات الدفاعية مثل الحياد.

*- كيف تحقق دول العالم الثالث أهدافها؟: تعتبر إستراتيجية مسايرة الركب هي الإستراتيجية المفضلة عند دول العالم الثالث حيث إن التورط في محاولة للتوازن مع القوى الكبرى هي محاولة محفوفة بالمخاطر ومعلوم فشلها مسبقًا بل قد تؤدي بصورة كارثية إلى إغراء القوى الكبرى بإعادة احتلالها .

إن إشكالية التحيز في الاعتماد على النظريات الغربية لدراسة التكامل الإقليمي المغربي تتقلص حدتها ارتباطاً بعدم وجود بديل نظري جاهز خارج النسق المعرفي الغربي يمكن الاعتماد عليه ، فنظرية توازن القيم تفسر إلى حد ما سلوك دول العالم الثالث اتجاه القوى الكبرى ولكنها لا تفسر سياسة دول العالم الثالث اتجاه بعضها البعض بما في ذلك نشأة التجارب التكاملية فيما بينها ، ويضاف إلى ذلك أن هذه النظرية هي محاولة للتوفيق بين الأطر النظرية الكبرى وليس تقديم بديل عنها .

فمن المنظور الواقعي تأخذ نظرية توازن القيم التفكير بمنطق التوازن كمبدأ يرقى إلى درجة القانون التفسيري عند الواقعيين مع الاختلاف في تحديد طبيعته من توازن القوى إلى توازن التهديد إلى توازن المصالح ، ومن المنظور الليبرالي تأخذ نظرية توازن القيم أهمية العوامل الداخلية في التأثير على سياسة الدول الخارجية وخاصة ما يتعلق بطبيعة نظم الحكم ، ومن المنظور البنائي تأخذ نظرية توازن القيم محورية مفهوم القيم ، أما التصور الإسلامي للظاهرة التكاملية فيفتقد إلى الأطر الإجرائية التي تفسر كيف تنشأ وتتطور التجارب التكاملية وكذلك خصائص سلوك الدول في إطار تكاملي إلى غيرها من الجوانب الإجرائية بمعنى أن هذا التصور هو تصور معياري يحاول أن يثبت أن اختلاف النموذج المعرفي الإسلامي عن النموذج المعرفي الغربي المادي يمكن أن ينطبق أيضا على فهم الظاهرة التكاملية ، بالإضافة إلى اصطدام هذا التصور بإشكالية المقدس باعتباره مستمد من نصوص دينية مقدسة لا تقبل القراءة النقدية وهذا مناقض لطبيعة النظريات العلمية التي يجب أن تتضمن قابليتها للاختبار الأمبريقي .

3- النموذج الإدراكي السلبي اتجاه المشاريع الوحدوية في المنطقة العربية : تشير الخبرة التاريخية إلى فشل المشاريع الوحدوية في المنطقة العربية وقد أدت تراكمات هذا الفشل إلى تشكل نموذج إدراكي سلبي هذه المشاريع وهذا النموذج الإدراكي السلبي يعد أحد القيود الاستعمارية الضاغطة في دراسة التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المنطقة العربية وقد تشكل هذا النموذج الإدراكي السلبي في غالبه ارتباطاً بتأثير العوامل الخارجية ، وقد طور حول ذلك إطار نظري سمي بنظرية المؤامرة وإشكالية التحيز في دراسة التكامل الإقليمي المغربي تتأثر بالجدل التقليدي حول مدى ارتباط الحالة الراهنة للتكامل المغربي بالعوامل الخارجية أساسا .

والجدل التقليدي حول نظرية المؤامرة يتعلق بإشكالية القيمة التحليلية لفكرة المؤامرة في الوعي العربي فالمعارضون لنظرية المؤامرة يهتمون الفريق المؤيد لها بأنهم لا يملكون أدلة قاطعة وبراهين واقعية لتفسير ظواهر معينة من حولهم ولذلك كان لجوئهم لتحليل ما لا يمكن تفسيره بأنه مؤامرة وهم يعانون من أعراض البارانونيا وهي الشعور بالاختناق والمحاصرة والتوهم وتفسير الأمور السيئة على أنه مؤامرة وما هذا التفسير إلا عبارة عن ردة فعل الضعفاء العاجزة عن ربط ما يدور حولهم ربطا منطقيا ، أما المؤيدون لنظرية المؤامرة فيقولون بأن المعارضين لها لم يقدموا تفسيراً علمياً واحداً لأحداث نعيشها وهل هي من قبيل الصدفة أم أن هناك مخططات مسبقة تم تنفيذها في الموعد المحدد لها وأن المعارضين لنظرية المؤامرة لم يخرجوا عن التنظير الذي يصطدم مع الواقع المائل أماناً على الصعيد العربي والعالمي .²⁷

وبذلك نجد أنفسنا أمام موقفين من نظرية المؤامرة أما الأول فهو موقف التهويل الذي يصور المؤامرة على انها عقدة محكمة يصعب فكها .. فما مر على المجتمعات الإسلامية من حالات متواصلة من أنواع الاعتداء ساعدت على هذه النظرة السلبية اتجاه الغرب ... أما الموقف الثاني فهو موقف التهوين فمع كثرة طرح مفهوم المؤامرة خشي بعض المفكرين العرب أن يفضي هذا النمط من التفكير إلى سلب الإرادة والقدرة على التفكير والتخطيط ومن ثم الاستسلام لوجود قوى تأمرية تقف في طريق أي محاولة للخروج من الأزمات فينتج عن ذلك شلل فكري فسعوا إلى مقاومة استخدام المصطلح والتعرية النقدية للمفهوم .²⁸

إن تجاوز هذا الجدل حول تأثير العوامل الخارجية على الحالة الراهنة للتكامل الإقليمي المغربي يستدعي توسيع نمط التحليل وعدم حصره في نمط واحد وهو النمط النسقي الذي يفكك المتقابلات بين عناصر العوامل الداخلية وعناصر العوامل الخارجية ولذلك سينفتح الباحث على اتجاهات تحليلية أخرى تتضمن التحليل التاريخي والتحليل المعياري والتحليل الإجرائي أي رصد كل العوامل المؤثرة في الحالة التكاملية المغربية الراهنة بعيدا عن الاختزال في ثنائية داخلي / خارجي.

الخاتمة

يرى الباحث أن التعامل مع إشكالية الذاتية في بحوث العلاقات الدولية – في الكتابات العربية- مرتبط باتخاذ موقفين أما الأول فهو موقف الالتزام حيث هناك الكثير من المضامين التي تحاكي التحيز للبيئة الغربية والتي يجب إعادة مراجعتها عند تطبيقها في دراسة مواضيع في البيئة العربية وقد اثبتنا في هذه الدراسة – على سبيل المثال- ان مفهوم التكامل هو مفهوم متحيز للبيئة الغربية وان المفهوم الاكثر ارتباطا بالوضع العربي بصورة عامة وبالوضع المغربي بصورة خاصة هو مفهوم الوحدة ، أما الموقف الثاني فهو موقف التسليم حيث لم تستطع الكتابات العربية تطوير أطر نظرية ومفاهيمية بديلة لتلك التي أنتجت البيئة الغربية وبذلك فان الاعتماد على تلط الأطر يصبح خيارا مفروضا .

الهوامش:

1/ انظر حول هذه الجزئية :

- محمد عابد الجابري. مدخل إلى فلسفة العلوم : العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط5. 2002. ص ص 22-24

2/ عبد القادر محمد فهمي. فلسفة العلم: المشكلات المعرفية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية . 2000. ص 209

3/ عقيل حسين عقيل. فلسفة مناهج البحث العلمي. القاهرة : مكتبة مدبولي. 1999. ص 268-269

4/ نفس المرجع. ص 273

5/ صلاح قنصوة. فلسفة العلم . القاهرة : الهيئة العامة للكتاب. 2002. ص 175

6/ توماس كون. بنية الثورات العلمية . ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة. ع 168. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . 1992 ص 178

- 7/ انظر: - عبد الوهاب المسيري. رحلتي الفكرية : سيرة غير ذاتية غير موضوعية . القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة. 2000. ص ص 241 - 245 -
- عبد الوهاب المسيري. العالم من منظور غربي. القاهرة : دار الهلال. 2001. ص 42-48
- 8/ روبرت جاكسون . ميثاق العولمة : سلوك الانسان في عالم عامر بالدول: ترجمة فاضل جتكر. الرياض : مكتبة العبيكان: 2003. ص 96-106
- 9/ اندرو لينكليتز. سكوت بورتشيل. مقدمة كتاب نظريات العلاقات الدولية ترجمة محمد الصفار. القاهرة : المركز القومي للترجمة. 2014. ص 40
- 10/ Lindakalof. Amy dan. Thomas dietz. **Essentials of Social. Research.**USA. Open University Press. 2008.p59
- 11/ Charles C.Ragin. **The Comparative Method :Moving Beyond Qualitative and Quantitative strategies.**Berkeley. CA:University of California PRESS .1987.P55
- 12/ عبد الوهاب المسيري. فقه التحيز . في إشكالية التحيز : رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد. تحرير : عبد الوهاب المسيري. ج1. فرجينيا:المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1996. ص ص 19- 20
- 13/ شيماء صلاح. الموضوعية والتحيز بين صلاح قنصوة والمسيري. مجلة أوراق فلسفية . ع 19. 2008. ص 377
- 14/ سيف الدين عبد الفتاح. حول التحيز في التحليل السياسي : منظور معرفي تطبيقي. اشكالية التحيز : . مرجع سابق. ج 2. ص 314-315
- 15/ ساقا فرانكفورت. دافيد ناشمياز. طرائق البحث في العلوم الاجتماعية . ترجمة ليلى الطويل. دمشق: بترا للنشر والتوزيع. 2004. ص 39
- 16/ معمر عبد المؤمن. البحث في العلوم الاجتماعية : الأساسيات والتقنيات والأساليب . بنغازي: منشورات جامعة 7 أكتوبر. 2008. ص 97
- 17/ عبد المطلب احمد غانم. دليل تنمية مهارات البحث في حقل علم السياسة . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. 2004. ص 64
- 18/ روبرت جاكسون . ميثاق العولمة . مرجع سابق. ص ص 306-307
- 19/ انظر كل : - مومن العمري. شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني. أطروحة دكتوراه غير منشورة . جماعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2010 -الفصل الثاني-
- المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية . دبي: تأليف ونشر مركز زايد للتنسيق والمتابعة . د. س. ن . ص 17- 20
- 20/ خالد الشيات. من التجزئة إلى الوحدة : قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة . بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات. 2014. ص 20
- 21/ سيف الدين عبد الفتاح. القران وتنظير العلاقات الدولية في الإسلام : خبرة بحثية. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1996. ص 08
- 22/ نادية محمود مصطفى . عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية : إشكاليات خبرة البحث والتدريس. القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية. 2002. ص 7
- 23/ نفس المرجع . ص 29-27
- 24/ نادية محمود مصطفى. التكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي : طرح من المدخل الثقافي. القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية. 2012. ص 4-5

25/ أحمد محمد ابوزيد . كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة . جامعة مجلة العلوم السياسية . ع 44 . 2012 . ص ص 52-59

26/ نفس المرجع ص ص 59-66

27/ فاروق عمر العمر . المؤامرات : حقائق أم نظريات . مصر : مطابع الأهرام التجارية . 2007 . ص ص 10-06

28/ علي بن إبراهيم النملة . هاجس المؤامرة في الفكر العربي : بين التهوين والتهويل . الرياض . 2009 . ص ص 109-99